



البند الثالث من جدول الأعمال

المسائل المنبثقة عن أعمال الدورة المائة (٢٠١١) لمؤتمر العمل الدولي

متابعة اعتماد القرار بشأن الجهود المبذولة لجعل العمل اللائق
واقعاً بالنسبة إلى العمال المنزليين في كافة أنحاء العالم

لمحة عامة

ملخص

تقدم هذه الوثيقة لمحة عامة موجزة عن المسوغات والزخم العام والمضمون لكل من اتفاقية العمال المنزليين الجديدة (رقم ١٨٩) وتوصية العمال المنزليين الجديدة (رقم ٢٠١)، اللتين اعتمدتا عن طريق توافقٍ ثلاثيٍ وبدعمٍ ساحقٍ في المؤتمر في حزيران/يونيه ٢٠١١. وتبين هذه الوثيقة كذلك الأولويات والنطاق الجغرافي والمواضيعي والمجموعة المؤسسية لاستراتيجية عملٍ محتملة ترمي إلى أن تضع، حيثما تكون الموارد موجودة، موضع التنفيذ القرار بشأن الجهود المبذولة لجعل العمل اللائق واقعاً بالنسبة إلى العمال المنزليين في كافة أنحاء العالم.

الانعكاسات السياسية

لا توجد.

الانعكاسات القانونية

لا توجد.

الانعكاسات المالية

لا توجد.

القرار المطلوب

الفقرة ٣٣. وقد دعا المؤتمر مجلس الإدارة إلى أن يطلب من المدير العام أن يبحث في اعتماد تدابير في عددٍ من المجالات الخاصة المحددة في القرار.

الوحدة مصدر الوثيقة

برنامج ظروف العمل وشروط الاستخدام.

الإحالات إلى سائر وثائق مجلس الإدارة وصكوك منظمة العمل الدولية

الوثيقة GB.312/POL/6؛ الوثيقة GB.312/INS/12.

الاتفاقية رقم ١٨٩ والتوصية رقم ٢٠١.

الجزء الأول - مقدمة

١. اعتمد مؤتمر العمل الدولي في دورته المائة (٢٠١١) اتفاقية العمال المنزليين (رقم ١٨٩) وتوصية العمال المنزليين (رقم ٢٠١)، ٢٠١١. وهذه هي المرة الأولى التي تعتمد فيها منظمة العمل الدولية معايير عمل دولية مخصصة لهذه المجموعة الخاصة من العمال.
٢. ووفقاً لآخر تقديرات منظمة العمل الدولية، هناك ما لا يقل عن ٥٢,٦ مليون شخص فوق سن ١٥ عاماً في جميع أنحاء العالم ضالعون في العمل المنزلي كوظيفتهم الأساسية؛ ونسبة ٨٣ في المائة منهم هي من النساء. والعمل المنزلي هو في الحقيقة ظاهرة عالمية تمس البلدان النامية والبلدان مرتفعة الدخل على حدٍ سواء، وهذه الظاهرة على تزايدٍ في كل مكان. وهي تستأثر بزهاء ٣,٦ في المائة من العمالة بأجر في جميع أنحاء العالم، مما يمثل ٠,٩ في المائة من العمالة بأجر في البلدان الصناعية وما يقرب من ١٢ في المائة من العمالة بأجر في أمريكا اللاتينية والكاريبي، و ٨ في المائة في الشرق الأوسط وزهاء ٥ في المائة و ٣,٥ في المائة في أفريقيا وآسيا على التوالي.
٣. والاتفاقية والتوصية هما ثمرة مناقشاتٍ معمّقة ومثمرة فيما بين الهيئات المكونة. وقد تم التوصل إلى النصين النهائيين عن طريق توافقٍ ثلاثي في الآراء وقد اعتمدا بدعمٍ ساحق^١. أعربت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي^٢ ومنظمات وهيئات دولية أخرى (انظر الفقرة ٢٨ أدناه) عن اهتمامٍ واسع النطاق بهذين المعيارين الجديدين ودعمٍ كبير لهما.
٤. وتسلم الاتفاقية والتوصية بأنه في حين يقدم العمال المنزليون مساهماتٍ مهمة في رفاهة وحسن سير الأسر وأسواق العمل والاقتصادات، فإنهم يعانون من مواطن عجز هائلة في العمل اللائق بسبب الثغرات القانونية والسياسية الجسيمة^٣. ويضع السكان الجديان المبادئ الأساسية ومعايير العمل الدنيا للعمل المنزلي ويقرآن في الوقت ذاته بالطبيعة الخاصة التي يتسم بها هذا العمل وبتنوع ترتيبات العمل التي يستخدم بموجبها العمال المنزليون وباختلاف النظم القانونية والظروف الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء.
٥. وإلى جانب الصكين الجديدين، اعتمد المؤتمر أيضاً في حزيران/يونيه ٢٠١١ قراراً بشأن الجهود المبذولة لجعل العمل اللائق واقعاً بالنسبة إلى العمال المنزليين في كافة أنحاء العالم. ويدعو القرار مجلس الإدارة إلى

^١ يمكن الاطلاع على نصي الاتفاقية رقم ١٨٩ والتوصية رقم ٢٠١ على موقع منظمة العمل الدولية على العنوان:
www.ilo.org/ilolex/english/index.htm.

^٢ هناك أيضاً ملايين آخرين من الأشخاص الضالعين في العمل المنزلي كمهنة ثانوية، وهم من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة أو أنهم غير مسجلين أو أنهم مستترون عن الإحصاءات الرسمية. ومن المعقول بالتالي الافتراض أن الأعداد الفعلية للعمال المنزليين أعلى من ذلك بكثير. انظر:

ILO: *Global and regional estimates on domestic workers*, Domestic Work Policy Brief No. 4 (Geneva, 2011),

متاح على

http://www.ilo.org/travail/whatwedo/publications/lang--en/docName--WCMS_155951/index.htm.

^٣ مكتب العمل الدولي: *محضر الأعمال المؤقت رقم ٣٠، مؤتمر العمل الدولي، الدورة المائة، جنيف، ٢٠١١، الصفحات ٦-٨.*

^٤ انظر:

European Parliament: *Resolution on the proposed ILO convention supplemented by a recommendation on domestic workers (RSP/2011/2678)* at <http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?type=TA&reference=P7-TA-2011-0237&language=EN&ring=B7-2011-0296>.

^٥ انظر مكتب العمل الدولي: *العمل اللائق للعمال المنزليين، التقرير الرابع (١)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٩، جنيف، ٢٠٠٩؛*

Coverage of domestic workers by key working conditions laws, Domestic Work Policy Brief No. 5 (Geneva, 2011), available at http://www.ilo.org/travail/whatwedo/publications/lang--en/docName--WCMS_157509/index.htm.

أن يطلب من المدير العام، رهنأ بتوافر الموارد، أن ينظر في اتخاذ تدابير في عدد من المجالات المتصلة بالنهوض بالعمل اللائق لصالح العمال المنزليين. ويذكر القرار على نحو أكثر تحديداً مجالات العمل التالية:

- تعزيز التصديق واسع النطاق على الاتفاقية، وتنفيذ الاتفاقية والتوصية تنفيذاً فعالاً، وذلك من خلال اتخاذ مبادرات مناسبة؛
- دعم الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال في تقاسم المعارف والمعلومات والممارسات الجيدة بشأن العمل المنزلي؛
- تعزيز بناء قدرات الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال لضمان ظروف العمل اللائق لصالح العمال المنزليين؛
- التعاون فيما يتعلق بالنهوض بالعمل اللائق لصالح العمال المنزليين، فيما بين منظمة العمل الدولية والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة.

٦. والغرض من هذه الوثيقة هو أن تقترح إطاراً لإجراءات منظمة العمل الدولية الرامية إلى تنفيذ القرار المذكور في الفقرة ٥ أعلاه. وتقترح استراتيجية ومجالات رئيسية للمساعدة التي تقدمها منظمة العمل الدولية للدول الأعضاء. وسيجري وضع الأولويات والأهداف والموارد الخاصة بكل بلد، بالاستناد إلى قرار مجلس الإدارة بشأن هذا الإطار المقترح والمشاورات بين المقر والمكاتب الميدانية بشأن الأولويات الخاصة بكل بلد لأغراض البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، التي ستبحث في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

نبذة عن الاتفاقية رقم ١٨٩ والتوصية رقم ٢٠١

٧. يوضح السكان الجديان أنه يحق للعمال المنزليين، شأنهم شأن العمال الآخرين، في الحقوق الأساسية في العمل وفي حد أدنى من حماية العمل والحماية الاجتماعية. وتستند الاتفاقية الجديدة والتوصية الجديدة إلى مبدأ معاملة لا تقل مواتاة بين العمال المنزليين والعمال عموماً. وهما تتضمنان أحكاماً هامة بشأن ظروف العمل والمعيشة، تتراوح بين وقت العمل والأجر وبين السلامة والصحة المهنية. وهذه هي المجالات التي يظهر فيها أشد ما يظهر استبعاد العمال المنزليين من القوانين الوطنية أو إدماجهم فيها في ظل شروط أكثر حرماناً، وهي تشكل مصدراً كبيراً من مصادر الاستضعاف الاجتماعي والاقتصادي الذي يعاني منه هؤلاء العمال.

٨. ويقر السكان الجديان كذلك بأنه يمكن لوكالات الاستخدام الخاصة أن تضطلع بدور إيجابي في استحداث الفرص للعمل اللائق في قطاع العمل المنزلي وأن هذا الأمر يقتضي كذلك أطراً قانونية مناسبة، بما فيها حماية العمال من الممارسات التعسفية.

٩. وبالنظر إلى أن أغلبية كبيرة من العمال المنزليين هي من النساء المتحدرات من المجموعات المحرومة، وهنّ يمثلن نسبة ساحقة بين العمال ذوي الأجر المنخفض، فإنّ المعيارين الجديين يشكلان خطوة هامة في اتجاه تحقيق المساواة بين الجنسين في عالم العمل والحد من تفاوت الأجر. كما يسلم السكان الجديان بأن مجموعات معينة من العمال المنزليين، من قبيل العمال المنزليين المهاجرين والعمال المنزليين الشباب والعمال الذين يقيمون في الأسرة التي يعملون لديها (المسّمون العمال المنزليون "المقيمون في الأسرة")، تواجه احتياجات ومخاطر خاصة تقتضي تدابير محددة.

١٠. وإذ تترك الاتفاقية تنوع الحقائق والإمكانيات الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء، فإنها تتيح بعض المرونة فيما يخص تنفيذها. وتقدم التوصية إرشادات عملية من أجل تصميم وتنفيذ تدابير فعالة ترمي إلى النهوض بالعمل اللائق لصالح العمال المنزليين. ويشدد السكان معاً على الحوار الاجتماعي بوصفه المبدأ الرئيسي في عملية التنفيذ (انظر الفقرة ٢٢ أدناه).

١١. ولقد دأبت منظمة العمل الدولية منذ عدة سنوات على الاضطلاع بعمل هام وقيّم في مجال العمل المنزلي، ولكنها تصدّت لجوانب محددة منه فقط، أي عمل الأطفال المنزلي والعمل الجبري والاتجار لأغراض العمل

المنزلي؛ والتمييز في الاستخدام بسبب نوع الجنس والعرق والجنسية^٦. وتقدم الاتفاقية رقم ١٨٩ والتوصية رقم ٢٠١ إطاراً إرشادياً لاعتماد نهج أكثر شمولاً وأفضل تكاملاً. وفي حين باتت خبرة منظمة العمل الدولية مترسّخة تماماً في مجال تعزيز المبادئ والحقوق الأساسية في العمل لصالح العمال المنزليين، فإن النشاط في مجالات سياسية من قبيل ظروف العمل والسلامة والصحة المهنيين والضمان الاجتماعي وآليات الإنفاذ، يقتضي المزيد من الزخم. وهذا أساسي إذا أريد للمكتب أن يقدم مساعدة فعّالة إلى الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية في مجال تحقيق أهداف العمل اللائق لصالح هذه الفئة من العمال على المستوى القطري.

الجزء الثاني - المتابعة: استراتيجية العمل

١٢. هدف جعل العمل اللائق حقيقة واقعة للعمال المنزليين يتطلب الجمع بين تدخلات سياسية يختلف تواترها وتوقيتها من بلد إلى آخر، وفقاً للأولويات الوطنية التي تتجلى، فيما تتجلى، في البرامج القطرية للعمل اللائق والحقوق والإمكانات الوطنية. وبصرف النظر عن هذه الفوارق، فإن العمل في أربعة مجالات رئيسية مقترح في جميع البلدان. وهذه المجالات تشمل: تشجيع التصديق على الاتفاقية الجديدة وتنفيذها وتشجيع تنفيذ التوصية الجديدة؛ إنشاء وتقوية المؤسسات على الصعيد القطري؛ تسهيل تنظيم وتمثيل العمال المنزليين وأصحاب عملهم؛ استثارة الوعي والتوعية. ويدعم إجراء البحوث التطبيقية ونشرها كل مجال من هذه المجالات الرئيسية.

١٣. وكان عدد من الدول الأعضاء قد استهل في السنوات الماضية مبادرات ترمي إلى وضع قوانين وسياسات تهدف إلى تحسين الحماية الاجتماعية وحماية العمل للعمال المنزليين، غالباً بدعم مالي وتقني من منظمة العمل الدولية (انظر الفقرة ١٧ أدناه). وقد سبق لعدة دول منها أن أعربت عن نيتها التصديق على الاتفاقية (مثل البرازيل وناميبيا والنرويج والفلبين وأوروغواي)، في حين تقوم دول أخرى بالنظر في هذه الإمكانية. ولا يزال العديد من الدول الأعضاء الأخرى يتطلب بعض الوقت كي يضع موضع التنفيذ قوانين وسياسات وتدابير عملية فعالة من أجل تحقيق هدف العمل اللائق للعمال المنزليين.

١٤. وستكون الفترة المقبلة الممتدة على أربع سنوات فترة حاسمة. وسيكون من المهم أن تدخل الاتفاقية حيز النفاذ بسرعة، وهو أمر يقتضي تصديقين، وذلك للحفاظ على ما ولده اعتمادها من اهتمام بالغ وزخم هائل. وهذه الفترة الأولى حاسمة أيضاً من أجل تشجيع إجراء عمليات تقييم ووضع خطط عمل على المستوى الوطني بشأن العمل اللائق لصالح العمال المنزليين، وهو أمر من شأنه أن يتيح للدول الأعضاء أن تفهم ما هو مطلوب للتنفيذ الفعال للاتفاقية رقم ١٨٩. ومن المتوقع أن تؤدي التجارب والدروس المستمدة من هذه المرحلة الأولية بدورها إلى تشجيع تصميم مبادرات أهدافها محددة على نحو أفضل، يمكن أن تفضي إلى تصديق واسع النطاق وتنفيذ على الأمد البعيد. ولهذه الأسباب ودون المساس بالمبادرات الجارية أو المزمعة فيما يتصل بالعمل اللائق، يقترح أن يقوم المكتب في الفترة المقبلة الممتدة بين سنتين وأربع سنوات، بمضاهرة جهوده وتنسيقها على نحو منتظم في عشرة بلدان محددة (بلدان إثنان في كل إقليم) حيث تبدو ظروف التصديق على الاتفاقية الجديدة وتنفيذها، ناضجة. ولعل أحد المؤشرات الرئيسية على مثل هذه الظروف هو الالتزام السياسي الصريح المترافق بوجود عمليات سياسية هادفة إلى تحسين الأطر القانونية والسياسية بشأن العمل المنزلي. وكما ذكر في الفقرة ١٢ أعلاه، من شأن الإجراءات المتخذة في بلدان مختارة أن تشمل مبادرات على مجموعة من الجبهات.

١ - تشجيع التصديق على الاتفاقية الجديدة وتنفيذها

١٥. يقتضي العمل في اتجاه التصديق على الاتفاقية رقم ١٨٩ وتنفيذها، مستكملة بالتوصية رقم ٢٠١، مشاركة جميع الهيئات المكونة الثلاثية. أما دور المكتب، بما فيه مكتب الأنشطة الخاصة بالعمال ومكتب الأنشطة الخاصة بأصحاب العمل، فسيتمثل في دعم الحوار الاجتماعي بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين والجهود المبذولة على المستوى الوطني لدراسة إمكانية التصديق على الاتفاقية رقم ١٨٩. وفي هذا الصدد، سيقوم المكتب عند الطلب بمساعدة السلطات المعنية في دراسة القوانين والممارسات الوطنية على ضوء الاتفاقية وإعداد التدابير الرامية إلى تذليل العقبات المحددة.

^٦ مكتب العمل الدولي: العمل اللائق للعمال المنزليين، التقرير الرابع (١)، المرجع السابق، الصفحات ٨٧-٩١.

١٦. وبالنظر إلى أن الإصلاح التشريعي يمكن أن يكون طويلاً ومعقداً ولا يتطلب فحسب مشاركة الشركاء الثلاثين التقليديين لمنظمة العمل الدولية بل مشاركة الوزارات الحكومية الأخرى والبرلمانيين ومنظمات العمال المنزليين وأصحاب عملهم كذلك، لا بد لمنظمة العمل الدولية من أن تكون جاهزة للضلع في هذه العملية على المستوى القطري على أساس مطرد لفترة لا تقل عن ثلاث سنوات.

٢ - بناء القدرات والمؤسسات وتقويتها على المستوى الوطني

١٧. استهلت بعض البلدان منذ عام ٢٠٠٩ مبادرات لتصميم تشريعات أو سياسات جديدة تهدف إلى تحسين ظروف العمل والضمان الاجتماعي للعمال المنزليين، كما هو الحال في الأرجنتين والصين والهند وإندونيسيا والأردن ولبنان وباراغواي والفلبين والولايات المتحدة (ولاية نيويورك، كاليفورنيا) وزامبيا.

١٨. وسبق لمنظمة العمل الدولية أن تلقت، حتى قبل اعتماد الاتفاقية رقم ١٨٩ والتوصية رقم ٢٠١، طلبات من عدة بلدان للحصول على الإرشاد والمساعدة العمليين، ومن بين هذه البلدان بوليفيا ولبنان والفلبين ورواندا وأوروغواي. ويتصدى عدد من نتائج البرامج القطرية في البرنامج والميزانية لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، لموضوع العمال المنزليين (انظر الملحق). ويتوقع كذلك أن تشمل وثيقة البرنامج والميزانية القادمة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، عدداً من نتائج البرامج القطرية المتصلة بالعمل المنزلي. وبالاستناد إلى المعلومات المتلقاة من الهيئات المكونة الوطنية والمكاتب الميدانية، بات عدد من البلدان جاهزاً لتحسين أو تنقيح أو اعتماد الشروط القانونية والسياسية والمؤسسية اللازمة لتصديق و/أو تنفيذ الاتفاقية رقم ١٨٩ تنفيذاً فعالاً، ولكن هذه البلدان تمر بمراحل مختلفة وقد تقتضي بالتالي أشكالاً مختلفة من المساعدة من منظمة العمل الدولية. وعلى سبيل المثال، قلة من البلدان متقدمة نسبياً وتقتضي إجراء استعراضات قانونية وسياسية تفضي إلى التصديق، فيما يتطلب بعضها بناء القدرات المؤسسية من أجل التنفيذ، كما هو الأمر في حالة تسوية النزاعات أو الإنفاذ؛ وتتطلب غيرها اتخاذ خطوة أولى أوسع نطاقاً لإثارة الوعي واستهلال الحوارات السياسية بشأن الاتفاقية. وستتبلور هذه الخصوصيات من خلال المشاورات مع المكاتب الميدانية وفيما بين الإدارات التقنية المعنية في المقر.

١٩. وبالاستناد إلى الطلبات التي أعرب عنها، يمكن أن تشمل المساعدة التقنية لمنظمة العمل الدولية المجالات التالية:

- إصلاح قوانين العمل؛
- تحسين جمع البيانات والإحصاءات لفهم موضوع العمل المنزلي فهماً أفضل؛
- الضمان الاجتماعي، بما في ذلك حماية الأمومة؛
- العمالة والضمان الاجتماعي ونظم الهجرة التي يخضع لها العمال المنزليون المهاجرون؛
- السلامة والصحة المهنيان؛
- تنمية المهارات للعمال المنزليين؛
- وكالات الاستخدام الخاصة؛
- آليات المفاوضة الجماعية؛
- تعيين وتوظيف العمال المنزليين، فضلاً عن تسوية المنازعات؛
- آليات الإنفاذ.

٢٠. ويمكن أن يشمل بناء القدرات الوطنية مجموعة من الهيئات الفاعلة السياسية ومؤسسات الإدارة السديدة ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل ووكالات الاستخدام الخاصة؛ كما يمكن أن يشمل تقاسم المعارف والتدريب ودراسات الجدوى والتجارب الاختبارية للنظم الجديدة وإقامة شبكات دعم للخبراء المحليين.

٣ - تعزيز تنظيم العمال المنزليين وأصحاب عملهم

٢١. بالنظر إلى أن العمل المنزلي ينفذ في المنازل الخاصة، فإن اتصال معظم العمال المنزليين بغيرهم من العمال قليل في العادة وغالباً ما يكونون إما غير منظمين وإما منظمين في رابطات متقلبة وتعاني من نقص في الموظفين والمعدات. وحين يكونون معزولين ودون صوت ولا تنظيم فإنهم يكونون في وضع ضعيف للمطالبة بحقوقهم. وأصحاب عمل العمال المنزليين هم في وضع مماثل من قلة التنظيم، ولا تكاد المجموعتان تملكان أي خبرة في المفاوضة الجماعية أو في التعامل مع السلطات بشأن قوانين العمل والضمان الاجتماعي.
٢٢. وقد اضطلعت الحركة النقابية الدولية عن طريق الاتحاد الدولي لنقابات العمال وفروعه الإقليمية والاتحادات النقابية العالمية بدور نشط في العملية التي أفضت إلى اعتماد المعيارين الجديدين. وقدمت هذه الحركة بصورة خاصة منصة للعمال المنزليين للتعبير عن توقعاتهم وطلباتهم. والحركة النقابية الدولية ملتزمة اليوم بتعزيز التصديق على الاتفاقية الجديدة وتشجيع تنظيم العمال المنزليين في نقابات مستقرة وانتسابهم إليها.
٢٣. وقد أعرب ممثلو أصحاب العمل أمام مؤتمر عام ٢٠١١ عن استعدادهم للضلوع في حوار بشأن تحسين ظروف عمل ومعيشة العمال المنزليين. وعلى المستوى القطري، بات هناك أمثلة على منظمات أصحاب عمل وطنية بدأت بالقيام بذلك، كما في زامبيا. وفي سياق عملية وضع المعايير، كانت المنظمة الدولية لأصحاب العمل ضالعة على نحو نشط في المناقشات الدولية بشأن وكالات الاستخدام الخاصة التي تضطلع بدور هام في تعيين وتوظيف العمال المنزليين المهاجرين.
٢٤. وتسلم الاتفاقية والتوصية الجديتان صراحة بأهمية منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل. وعلى العموم، لا بد من أن تتخذ تدابير التنفيذ بالتشاور معها. والمشاورات مزمنة بصورة أخص بشأن التدابير المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية والضمان الاجتماعي ووكالات الاستخدام الخاصة. ويدعم ذلك أحكام بشأن حماية وتعزيز الحرية النقابية والحق في المفاوضة الجماعية في قطاع العمل المنزلي.
٢٥. وفي هذا الصدد، ستكون المساعدة التقنية التي تقدمها منظمة العمل الدولية عن طريق مكتب الأنشطة الخاصة بالعمال والأنشطة الخاصة بأصحاب العمل وعند طلب المنظمات المعنية، قائمة على ما يلي: "١" التعاون مع نقابات العمال ومساعدتها على تطوير قدراتها للاستجابة إلى احتياجات العمال المنزليين، وتنظيمهم ومنحهم الصوت والتمثيل في الحركة النقابية العامة؛ "٢" التعاون مع منظمات أصحاب العمل ومساعدتها على التصدي لقضايا العمل المنزلي، بما في ذلك وضع برامج ترمي إلى تعزيز الممارسات الحسنة فيما بين وكالات الاستخدام الخاصة التي تعين وتوظف و/أو تستخدم العمال المنزليين، ودعم منظمات أصحاب عمل العمال المنزليين؛ "٣" تقوية القدرة على التنظيم والتفاوض لدى العمال المنزليين وأصحاب عمل العمال المنزليين.

٤ - استشارة الوعي والتوعية من خلال إجراء البحوث التطبيقية ونشرها

٢٦. إن وجود قاعدة معارف سليمة بشأن العمل المنزلي وتُهج تنظيمه أمر أساسي في الحوار السياسي المجدي والمستنير واستشارة الوعي والإجراءات المتخذة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. ولأغراض تقييم وصياغة السياسات والتشريعات وبرامج العمل الوطنية بشأن العمل المنزلي، أشارت هيئات مكونة وطنية في عدد من البلدان وأعضاء لجنة المؤتمر المعنية بالعمال المنزليين، إلى ضرورة وجود بيانات تجريبية موثوقة وعريضة القاعدة.
٢٧. وهناك طلب ضخم كذلك على تقاسم المعارف والتجارب العملية فيما بين البلدان وفيما بين الأقاليم في مجال التصدي لقضايا العمل المنزلي. وستستند استراتيجية إجراء البحوث وتقاسم المعارف في المستقبل في منظمة العمل الدولية بشأن العمل المنزلي على المنهجية الموضوعية حديثاً لتقدير عدد العمال المنزليين وتغطية الحماية القانونية وعلى دراسات أخرى سبق أن أجراها برنامج ظروف العمل وشروط الاستخدام وفرع الهجرة الدولي والبرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال ومكتب الأنشطة الخاصة بالعمال والمكاتب الميدانية لمنظمة العمل الدولية (في بيجين وبيروت وبرازيليا ودار السلام وهانوي ونيودلهي وسانتياغو)، كما تستهدف هذه الاستراتيجية إلى وضع بيانات وإجراء استقصاءات عريضة القاعدة. أما البحوث المستقبلية فستتبع ثلاثة تيارات هي: "١" تحسين منهجيات رصد عدد العمال المنزليين والاتجاهات في ظروف عملهم

وشروط استخدامهم؛ "٢" تيار مواضيعي سياسي يهدف إلى بناء كتلة حرجة من المعارف بشأن مواضيع سياسية محددة من قبيل الأجر ووقت العمل والسلامة والصحة المهنيين والضمان الاجتماعي والصلوات بين الهجرة وسياسة العمل والتنظيم وتسوية المنازعات والإنفاذ والمفاوضة الجماعية ووكالات الاستخدام الخاصة وتنمية المهارات؛ "٣" تيار خاص بكل بلد، يهدف إلى بناء فهم معمق للجوانب المتعددة للعمل المنزلي والآثار النسبية التي تخلفها مختلف السياسات واللوائح المتعلقة بالعمال المنزليين على أسواق العمل والتفاوتات والعمل غير المنظم أو غير المعن عن الفقر وجودة الخدمات المنزلية على السواء. وستواصل منظمة العمل الدولية، انطلاقاً من منظور اعتماد استراتيجيات فعالة للتكليف، العمل مع المجتمع الأكاديمي وسائر الشركاء الوطنيين وستعزز الشبكات معها من خلال أساليب شراكة متنوعة.

٥ - التعاون بين منظمة العمل الدولية وسائر وكالات الأمم المتحدة بشأن قضايا تتناول العمل المنزلي

٢٨. خلال عملية وضع المعايير التي تُوجت باعتماد صكين جديدين بشأن العمال المنزليين، أقام المكتب علاقات في هذا المجال مع عدد من منظمات وهيئات الأمم المتحدة، بما فيها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)^٧، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وعدة هيئات ناشئة عن معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والإجراءات الخاصة بمجلس حقوق الإنسان. ومنذ عهد أقرب، أُجريت اتصالات مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٢٩. ويقدم السكان الجديان لمنظمة العمل الدولية فرصة سانحة لتقوية شراكاتها مع هذه المنظمات، بما فيها ما يتعلق بتشجيع التصديق عليهما وتنفيذهما. ومثل هذا التعاون أساسي بالنسبة إلى ما يلي: "١" ضمان الاتساق من حيث الرسائل والنهج الهادفة إلى تحقيق تنظيم وإنفاذ فعالين للعمل المنزلي؛ "٢" مطاولة الهيئات المكونة المعنية خارج الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية؛ "٣" تحديد أوجه التآزر والتكامل المحتملة، توجياً لتحقيق قدر أكبر من الفعالية في التكليف.

٣٠. وتزود الاتفاقية والتوصية الجديتان المكتب بفرصة كي يكون بمثابة "القُدوة" عن طريق وضع مدونة سلوك لموظفيه الذين يستعينون بخدمات العمال المنزليين، بما يتمشى مع الزخم الذي يحمله هذان السكان. ومن شأن هذا الأمر أن يمنح المزيد من السمة الشرعية والموثوقية لالتزام منظمة العمل الدولية إزاء جعل العمل اللائق حقيقة واقعة للعمال المنزليين. ويمكن لمنظمة العمل الدولية بدورها أن تقدم مدونة من هذا النوع إلى وكالات الأمم المتحدة أو سائر المنظمات الدولية لتتبنى فيها.

الإطار المؤسسي للتنفيذ

٣١. نظراً إلى الطبيعة المشتركة للعمل المنزلي والتركيز القطري لخطة العمل المقترحة، سيكون من المطلوب بذل جهود متضافرة من جانب عدة إدارات تقنية في المقر والمكاتب الميدانية المعنية. وسيجري وضع الآليات التالية موضع التنفيذ:

(أ) فريق عمل تقني في المقر يضم إدارة حماية العمل وإدارة معايير العمل الدولية وإدارة العلاقات الصناعية وعلاقات الاستخدام وبرنامج إدارة العمل وتفتيش العمل؛ وسيقوم فريق العمل هذا ببلورة وتقييم الأدوار والإسهامات بالتشاور مع مكتب الأنشطة الخاصة بالعمال ومكتب الأنشطة الخاصة بأصحاب العمل والهيكل الميداني؛

(ب) منسق في كل مكتب إقليمي تابع لمنظمة العمل الدولية، سيكون مسؤولاً عن حشد الإسهامات وتنسيقها والتشاور السليم وتدفقات المعلومات فيما بين مختلف المشاركين، لا سيما مكاتب منظمة العمل الدولية المعنية؛

^٧ في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١١، وقعت منظمة العمل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة مذكرة تفاهم تحدد العمل المنزلي بوصفه مجالاً من مجالات الاهتمام المشترك. ونص مذكرة التفاهم متاح على العنوان: <http://www.ilo.org/public/english/bureau/leg/download/un-women-mou.pdf>.

(ج) منتدى أقاليمي لتقاسم المعارف من أجل ممثلي المقر والميدان، يعقد في نهاية عام ٢٠١٣ لاستخلاص الدروس المستفادة وتقديم الإستشرافات للمراحل اللاحقة.

٣٢. وسيجري جمع الموارد المالية المطلوبة لتنفيذ خطة العمل هذه بما يتمشى مع استراتيجية التعاون التقني لمنظمة العمل الدولية كما اعتمدها مجلس الإدارة. وحشد الموارد وتوزيعها جزء من إطار الموارد المتكامل الشامل لمنظمة العمل الدولية، حيث تخصص اعتمادات الميزانية العادية والتعاون التقني من الميزانية العادية والتعاون التقني من خارج الميزانية والحساب التكميلي للميزانية العادية، عن طريق عملية تخطيط العمل القائمة على النتائج وصولاً إلى نتائج البرامج القطرية ذات الأولوية والمنتجات العالمية، وذلك باستخدام ثغرات الموارد المحددة.

٣٣. قد يرغب مجلس الإدارة في القيام بما يلي:

(أ) يقدم الإرشاد إلى المكتب بشأن طريقة تعديل أو تحسين أو استكمال استراتيجية العمل آتفة الذكر؛

(ب) يطلب من المدير العام أن يراعي هذه الاستراتيجية عند إعداد مقترحات البرنامج والميزانية المقبلة، وتيسير الموارد من خارج الميزانية.

جنيف، ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

نقطة يتخذ قرار بشأنها: الفقرة ٣٣.

ملحق

نتائج البرامج القطرية والبرامج القطرية للعمل اللانق، التي تتصدى للقضايا المتعلقة بالعمل المنزلي، الفترة ٢٠١٠-٢٠١١

نتيجة البرنامج والميزانية المتصلة بها	نتائج البرامج القطرية: الأهداف	البلد
النتيجة ٥- ظروف العمل	URY103 - الحوار الاجتماعي من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين واستراتيجية لتعزيز سياسات التوفيق والقضاء على التمييز، لا سيما ضد العمال المنزليين.	أوروغواي
النتيجة ٥	PRY128 - سياسة لتعزيز حقوق العمال المنزليين، هي قيد التصميم والتنفيذ.	باراغواي
النتيجة ٥	CHL105 - الحوار الاجتماعي من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين واستراتيجية لتشجيع سياسات التوفيق والقضاء على التمييز، لا سيما ضد العمال المنزليين.	شيلي
النتيجة ٥	BRA102 - تعتمد الهيئات المكونة تدابير ترمي إلى تحسين شروط الاستخدام، وتركز على مجالات الأجور وساعات العمل والسلامة والصحة في العمل والتوازن بين الحياة الأسرية والعمل.	البرازيل
النتيجة ٤- الضمان الاجتماعي	ARG176 - تزايد الإدماج الاجتماعي والتغطية من خلال وضع سياسات للحماية الاجتماعية (سياسات متكاملة ومنسقة مع سياسات العمالة) بالاستناد إلى الميثاق العالمي لفرص العمل.	الأرجنتين
النتيجة ٧- هجرة اليد العاملة	IDN102 - تحسين إدارة هجرة اليد العاملة وتحسين حماية العمال الاندونيسيين ولا سيما العمال المنزليون.	إندونيسيا
النتيجة ١٨- معايير العمل الدولية	PHL826 - تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تصديق وتطبيق معايير العمل الدولية والوفاء بالتزاماتها بتقديم التقارير.	الفلبين
النتيجة ٤	IND126 - صياغة سياسات/ برامج الحماية الاجتماعية ومد نطاقها تدريجياً.	الهند
نتائج البرامج القطرية التي لا تزال في طور التنفيذ (مخطط لها ولكن دون توافر الموارد)		
	BOL201 - تقديم الدعم للهيئات المكونة الثلاثية بشأن مسألة العمال المنزليين.	دولة بوليفيا المتعددة القوميات
	ECU176 - العمال المنزليون. منصّة العمال المنزليين مدرجة في جدول أعمال نقابات العمال واللجنة الثلاثية المعنية بالمساواة.	إكوادور
	MEX901 - تعتمد الهيئات المكونة سياسات وبرامج لتشجيع ظروف عمل ومعيشة أكثر مساواةً بين الرجال والنساء، ولا سيما للعمال المنزليين.	المكسيك
	PER201 - العمال المنزليون. تقارير تقييمات منظمة العمل الدولية واجتماعاتها بشأن منصّة العمال المنزليين وإدراج المنصّة في جدول أعمال نقابات العمال واللجنة الثلاثية المعنية بالمساواة.	بيرو